نحو صياغة سياسة عامة اجتماعية لأزالة
أثار الإرهاب في المناطق المحررة

د. حسن سعد عبد الحميد
كلية العلوم السياسية \ جامعة النهرين

يعد الإرهاب سلوكاً شاذاً قائم على اسس ومرتكزات فكرية ايديولوجية متطرفة عنوانها تكفير الآخر وايقاع أكبر الخسائر الممكنة في الارواح والممتلكات ، فالإرهاب يهدف إلى خلق وايجاد مجتمع بعيد كل البعد عن الثوابت الاخلاقية والإنسانية ، مجتمع بعيد الصلة عن الدين والعقل والمنطق ، مجتمع قائم على الخراب والدمار والقتل الجماعي والفردي . هذه الحالة هي ما تسعى لتحقيقه الجماعات الإرهابية في العراق ، الأمر الذي يتطلب مواجهته على كافة الصعد وفي مقدمتها الجانب الاجتماعي والتربوي . فمشروع الإرهاب والتطرف في العراق هو مشروع تدمير وتمزيق للمجتمع ، فالتنظيمات الإرهابية والتكفيرية تسعى إلى تكييف المناطق التي تسيطر عليها وفق الظروف التي تلائم وواقع تفكيرهم المغلق والمغلف بالعنف لديمومة الاستمرارعلى ارض الواقع ، بدءاً من تضيق الحريات على المواطنين وتعطيلها في مجال حركة التنقل للاشخاص والأموال والخدمات ، وفرض الرقابة الصارمة على حركة الافراد . ومن هنا تسعى ورقتنا هذه نحو استعراض الآثار الاجتماعية والنفسية التي يعاني منها سكان المناطق المحرة من سيطرة التنظيمات الإرهابية وتشخيصها ووضع الحلول اللازمة لها وفق سياسة عامة اجتماعية تدخل ضمن منظومة السياسات العامة لمكافحة الإرهاب في العراق .

أولاً : السياسة العامة الاجتماعية

تعد السياسة العامة احدى أخصب المواضيع وأعقدها ، حيث لقيت إهتماماً واسعاً من قبل الباحثين والمختصين ، فالسياسة العامة هي (ذلك الممر الحلزوني المؤطر واللامؤطر أحياناً والذي يجد المارون أنفسهم فيه مجبرين على المرور منه ، صناعاً ومستفيدين ومتنفذين) .

أن الحديث عن موضوع السياسة العامة أصبح شائعاً في الحياة العامة مثلما هو شائع في قائمة الدرس ، فقد يستخدم بمعنى واسع كقولنا (السياسة العامة الاجتماعية العراقية) أوبمعنى ضيق كقولنا (سياسة أزالة النفايات من الطرقات) . فالسياسة العامة أصبحت اليوم موضوعاً حتمياً لأستكمال دور المواطنة في الحياة الاجتماعية الواسعة ، وهي طريق الحكومة في التعبير عن فعلها ونشاطها ووجودها ، فالسياسات العامة ليست مجرد خطة أرشادية أو دليلاً مرورياً بقدر ما هي ضرورية لأستمرار العيش والحياة ، وهي بتعبير أدق علم و فن ادارة الدولة ، وهي برنامج عمل حكومي لعلاج مشكلة يعاني منها المجتمع وتحديداً (المشكلة العامة) .

أن للسياسة العامة معنى عام في بلورة العلاقات وأقامة التفاعلات بين مكونات النظام الاجتماعي والسياسي ، بما في ذلك العلاقات والممارسات المتجسدة عن السلوكيات للمؤسسة الرسمية ما يدفع للقول أن مضمون السياسة يتجلى في خصائصها وسماتها ، ومن هذه الخصائص أن السياسة العامة هي فعل ورد الفعل للمؤسسة الحكومية ، أي أن السياسة العامة قرار تتخذه الحكومة لعلاج مشكلة ما يعاني منها المجتمع ، فالحكومة لا ترسم سياسات عامة بدون وجود مشكلة عامة ، فالمشاكل الأجتماعية لا تصبح سياسات عامة إذ لم تقم الحكومة بتبنيها وأصدار قرارات وقوانين بشأنها.

فالسياسات العامة تتم في أطار تنظيمي محدد له صفة دستورية قانونية ، فعملية صنع السياسة العامة تسير وفق الاطار التنظيمي والدستوري للدولة هو ما يجعلنا أن نميز بين السياسة العامة وباقي السياسات الاخرى التي تتخذ في سياسات المؤسسات الخاصة.

ومن الخصائص الأخرى أن تطبيق السياسة العامة عام وشامل على كل أفراد المجتمع الذي تخدمهم هذه السياسة ،

فضلاً عن ان السياسات العامة تتخذ بالتشاور بين المسؤولين الحكوميين وغير الحكوميين أو على الأقل تعبر عن وجهات نظرهم جميعاً ، فالسياسة العامة نشاط هادف مقصود بالنسبة للمجتمع والنظام السياسي والتي من شأنها العمل على خلق توازن بين كل الفئات والجماعات المصلحية ، فهي عملية ديناميكية حركية قد تكون أحياناً غير معلنة أو غير مؤطرة بقانون أو نظام.

ومن أحدى اهم خصائص السياسة العامة ما يسمى (الجدوى السياسية) بالنسبة للنظام السياسي أي ما يطلق علية بفكرة تحقيق الرضا أو القبول من قبل المجتمع على مخرجات النظام السياسي في مجال السياسات العامة ، فقدرة بقاء النظام السياسي في السلطة يقف بصورة او بأخرة على جودة مخرجاته من قرارات وقوانين وأوامر بخصوص علاج المشاكل العامة .

وتعد ايضاً المشروعية من احدى خصائص عملية صنع السياسة العامة ، أذ تتطلب الاخيرة إنتاج مجموعة من القرارات والقوانين والتي تترجم إلى إجراءات ملموسة ، لذلك يجب ان تدخل عملية صنع السياسة العامة ضمن المشروعية القانونية (الدستور) الذي يشكل وعاء السياسة العامة ، وعادة ما تقوم الاجهزة الحكومية بأعداد دراسات قانونية تؤطر كل سياسة عامة تعتزم الدولة أقرارها ، ويشير بذلك إلى الحدود القانونية التي تحيط بكل قرار غير سليم يخرج عن نطاق المشروعية القانونية .

أما السياسة العامة الاجتماعية فهي التي يقع على عاتقها تحديد ملامح الأستقرار والتماسك المجتمعي وطبيعته ومداه ، فالسياسة العامة الاجتماعية هي ذلك الجزء من السياسة العامة المعني بالقضايا الاجتماعية التي تؤثر على رفاهية أفراد المجتمع ، فهي مجموعة القرارات الصادرة من السلطات المختصة في المجتمع لتحقيق جملة ومن الاهداف الاجتماعية وعلاج المشاكل الاجتماعية التي تؤثر في حياة عدد كبير من الأفراد بصورة مباشرة او غير مباشرة . كما تعني حصيلة التفكير المنظم الذي يوجه الخطط والبرامج الاجتماعية لتنظيم عمل الهياكل الاجتماعية . أي بمعنى ان السياسة العامة الاجتماعية ليست فعلاً ارتجالياً أو نشاطاً تلقائياً بقدر ما هو نشاط علمي منظم يبدأ بتحديد المشكلة ووضع الحلول اللازمة لها . حيث تسعى تلك السياسة لتحقيق اهداف :-

١- السلم والأمن الاجتماعي .

٢- تحقيق الاصلاح الاجتماعي ، وتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي .

٣- حل المشاكل الاجتماعية .

٤- تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان الحقوق المادية والمعنوية .

ومن خلال تحقيق هذه الاهداف وغيرها تنطلق فرضية دور السياسات العامة الاجتماعية في مكافحة الإرهاب وأزالة آثاره الاجتماعية والنفسية ، وهو ما سنعى لتناوله لاحقاً .

ثانياً : آثار الإرهاب الاجتماعية والنفسية على سكان المناطق المحررة

على مستوى الأسرة

من الناحية الاجتماعية والنفسية عانت الكثير من الأسر العراقية التي كانت تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية لمدة طويلة من ضغوطات اجتماعية ونفسية المتخمة بالعنف المستمر والذي انعكس على طبيعة العلاقات الاجتماعية والتفاعل الأسري داخل الأسرة . فضلاً عن الظروف الصعبة التي تمر بها الكثير من الأسر العراقية

سواء على الصعيد المادي أو على مستوى فقدان المعيل أو عدد من افراد الأسرة جراء اعمال العنف والإرهاب ، هذه الحالة من الممكن أن تخلق ظرفاً لدى بعض تلك الأسر تؤدي إلى القلق والتوتر وتوليد الرغبة في الانتقام لدى بعض افرادها ، خصوصاً أن داعش الإرهابي عمد شأنه شأن بقية التنظيمات الإرهابية إلى نشر الاشاعات والفتن المذهبية والتخويف من التعاون مع الأجهزة الامنية وقوات الحشد الشعبي وتكريس فكرة الانتقام لديهم . فضلاً عن استحواذ عناصر الرعب والعداء على احلام الاطفال في تلك الأسر والتي تكون حاضرة دائماً في مخيلتهم ، هذا الامر يؤدي إلى احداث تغيرات عنيفة في شخصية من تعرض لتلك الظروف وهم كثر في العراق ، وبصور اضطرابات نفسية وانحراف سلوكي واللجوء إلى العنف ، والتي عززها قيام التنظيمات الإرهابية بمصادرة ممتلكات النازحين وتدمير منازلهم ، وتهديدهم بالقتل في حال العودة .

على مستوى الاطفال

ادى سيطرة التنظيمات الإرهابية على بعض المناطق في العراق إلى خروج عدد كبير من التلاميذ والطلبة من من المنظومة التعليمية والتربوية مما ادى إلى ضياع العام الدراسي لنسبة كبيرة من التلاميذ والطلبة المتواجدين في المناطق التي تسيطر عليها التنظيمات الإرهابية ، ولا يخفى على احد ما يعنيه ذلك من تنامي لظاهرة الجهل والأمية والشعور بالغربة عن المجتمع وبالتالي من السهولة ايقاعهم لاحقاً في شباك الإرهاب والجريمة . فضلاً عن استعمال الاسلحة والتي تم تصويرها لهم على أنها بمثابة العاب الأطفال التي اتخذت منحى عنفي وذات طابع متطرف ، وعدم سماح الاهالي للأطفال باللعب خارج المنزل خوفاً من استهدافهم من قبل الإرهابيين . هذه الحالات جرت وفق مناخات مشجعة على القتل والعنف مما يولد حالة من الانفصام والشك بين ما تعلمه الطفل في الأسرة والمدرسة وبين ما تلقاه من التنظيمات الإرهابية والذي نتج عنهُ أنماط سلوكية عنيفة ذات طابع جرمي . زد على ذلك تفاقم ظاهرة تسول الأطفال بين النازحين الهاربين من مناطق سيطرة الجماعات الإرهابية وتركز فكرة الخوف في نفوس الاطفال من قبل ذويهم من خلال اشاعة ضياع الوطن ، أو أن الوطن بخل عليهم وحجب عنهم الحقوق ولم يوفر لهم الحماية بالشكل المطلوب وبالتالي ينشأ الطفل وهو حاقد على المجتمع والوطن أو هو لا يحمل هوية وطنية تجاههُ .

على مستوى المرأة وكبار السن

أن النساء والكهول عموماً شريحة هشة في طبيعتها وقدرتها على التحمل النفسي ضعيفة في الاساس خصوصاً إذا ما رافق العنف الموجه ضدهم موجات نزوح جماعية والخوف من الموت ، وهم ممن كانوا تحت تأثير الاعلام الإرهابي وفروا من ديارهم بسرعة ، والذي نجم عنه غياب للثقة الاجتماعية الممزوجة بالخوف وعدم الامان في ظل العزلة التامة في التواصل مع الاقرباء أو سكان المناطق الاخرى بفعل انقطاع وسائل الاتصال .

ثالثاً: البرامج المقترحة لمعالجة الاوضاع الاجتماعية والنفسية لما بعد داعش

أن حل هذه المشاكل الاجتماعية والنفسية تتطلب جهوداً متكاملة ذات رؤية بعيدة المدى للحد من سرعة التأثيرات الاجتماعية والنفسية مستقبلاً ، والعمل على صياغة برامج كابحة له والتي نوجزها في :-

١ـ فتح قنوات اتصال وتواصل بين سكان المحافظات الأمنة وسكان المدن المحررة من خلال برامج وانشطة ثقافية واجتماعية تنفذها وزارات الثقافة ، الرياضة والشباب ، السياحة ...

٢ـ العمل على تشجيع النازحين للعودة إلى مناطقهم وتوفير وسائل النقل المريحة لهم ، والعمل على اعادة اعمار منازلهم باسرع وقت ممكن ، وتشكيل فرق خاصة لتسجيل شكاويهم القضائية ضد المتهمين قبل العودة ، وتعويضهم عن الاضرار التي لحقت بهم .

٣ـ بالنسة للطلبة الذين لم يلتحقوا بمدارسهم من الضروري أن يتم اعتماد أسلوب الامتحان النهائي من ١٠٠% لهم ومنحهم فرصة الدور الثاني وتحميل بعض الدروس للسنة الجديدة . وتشجيع ذوي الطلبة على ألحاق أبنائهم وبناتهم بالمدارس ونشر المدارس الجوالة بين الاحياء والمناطق .

٤ـ بث واستحداث اغاني موجهة للأطفال مليئة بالسلام والوئام والتغني بحب الوطن والعمل على انشاء ساحات خاصة للعب الاطفال ، فضلاً عن مسابقات ترفيهة خاصة باللعب الجماعي .

٥ـ في ظل الاوضاع المعيشية السيئة للسكان واحتكار (داعش) للبضائع والوقود ، ومعظم العوائل اصبحت تحت خط الفقر في ظل غلاء الاسعار ، نجد من الضوري تنظيم خطة اقتصادية لرفع المستوى المعيشي للسكان ، وحثهم على التكافل والتراحم بينهم .

٦ـ استحداث برامج لم الشمل وتسليط الضوء عليها اعلامياً في برامج تلفزيونية خاصة ، والاكثار من برامج الاعراس الجماعية وتقديم الاهتمام اللازم بالمطلقات والارامل .

٧ـ توفير برامج تأهيلية وعلاجات نفسية ـ اجتماعية للمعاقين ، استناداً لأحصائيات دقيقة تظهر نوع العوق وأسبابه وتاريخه . وتقديم برامج للدعم النفسي للأطفال عن طريق المدرسة أو من خلال المناهج الدراسية أو الأنشطة المدرسية .

٨ـ تعزيز الاعمال الثقافية والاعمال المسرحية لكشف زيف الإرهاب ومخاطر الحروب ودعم مسارح الأطفال واقامة المهرجانات وتشجيع الأدب والفنون كعامل للتعافي الاجتماعي .

٩ـ تأسيس مراكز متطورة لتأهيل الأطفال والنساء نفسياً واجتماعياً خصوصاً أن الكثير منهم كان تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية ولمدة طويلة وتلقوا على ايديهم كافة انواع العنف والقتل والتعذيب والعيش في بيئة غير

مستقرة بالمرة ، وهذا الامر يتطلب تخصيص موارد كبيرة واختصاصيين اجتماعيين لدعم البرامج الموجهة للأطفال والنساء .

١٠- إنشاء مكاتب للاستشارات الأسرية وأنشاء مراكز تأهيل مهني ونفسي واجتماعي للأطفال .